



مركز المرأة للإرشاد
القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal
Aid and Counselling



منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة
Palestinian Non-Governmental Organization Against Domestic
Violence Against Women (Al Muntada)

المعاناة المضاعفة

الاحتلال الاستعماري والهياكل الأبوية - نساء فلسطينيات يناضلن من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية

الأولويات والتوصيات للفترة 2024 – 2029 للأبعاد الستة الشاملة

التقرير الموازي لمنهاج عمل

بيجين
+30

المصادر عن مُنَظَّمات
المجتمع المدني - فلسطين

2025

الأولويات والتوصيات

للفترة 2024 – 2029 للأبعاد الستة الشاملة

الحالة العامة الراهنة في فلسطين مروعة، وليس فقط الأزمة الإنسانية الحادة في غزة، وبالتالي فهي تتطلب اهتماما فوريا. علاوة على ذلك، هناك تغييرات ملحة أخرى متوسطة وطويلة المدى يجب تنفيذها لضمان استقرار أكثر ديمومة وقدرة على الصمود في وجه مقطورات العيش في ظل عدم القدرة على التنبؤ وعدم الاستقرار كواقع وطني يومي في فلسطين. من المرجح أن يوفر تنفيذ التوصيات، المتجذرة في الملاحظات البناءة والمدخلات من مختلف قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني كما هو موضح في المقدمة، خارطة طريق تمكن المشرعين وصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الشعبية وجميع الجهات الفاعلة المجتمعية المهتمة بحقوق وكرامة ورفاهية النساء والفتيات من التحرك بشكل منسق نحو الأهداف المشتركة، لا سيما أولئك الموجودين في المناطق المهمشة وذوي الإعاقة.

وبناء على ذلك، تتحدد توصياتنا فيما يلي:

على مستوى المؤسسات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة

- الدعم السياسي. يجب على المؤسسات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة إدانة حرب الإبادة الجماعية في غزة ووضع حد لها مع محاسبة إسرائيل على أفعالها. وتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة الفورية الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم إدانة ووقف العنف العسكري وعنف المستوطنين في الضفة الغربية.
- الدعم الفني. على المؤسسات الدولية والأمم المتحدة مساعدة دولة فلسطين في وضع خطة شاملة لإعادة التأهيل والإغاثة في قطاع غزة والضفة الغربية، لا سيما في مناطق طولكرم وجنين ونابلس وطوباس. يجب وضع هذه الخطة بمشاركة موضوعية من منظمات المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية وممثلي جميع الفئات الديموغرافية في المناطق لتلبية الاحتياجات الفريدة للناس وعلى وجه التحديد النساء والفتيات.

- الدعم المالي. تمويل عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار أمر بالغ الأهمية. يجب على المؤسسات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات المانحة إعطاء الأولوية للموارد المالية للمساواة بين الجنسين ومبادرات تمكين المرأة. ومن الملح دعم المنظمات والمنظمات النسائية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز أدوارها في خدمة النساء والفتيات في جميع مجالات الاهتمام المبينة في منهاج عمل بيجين .
- ويجب على المانحين أن يضعوا حداً للتمويل المشروط وممارسة الكيل بمكيالين.

على مستوى دولة فلسطين

- يلزم إجراء مراجعات وتعديلات قانونية عاجلة. على دولة فلسطين إجراء تغييرات قانونية فورية لتتماشى مع جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ويشمل ذلك مراجعة وتعديل القوانين المتعلقة مباشرة بالمساواة والحقوق والكرامة للمرأة والفتاة، وخاصة قانون الأحوال الشخصية وقانون العمل وقوانين الخدمة المدنية، لتحديد أوجه عدم الاتساق والثغرات والإغفال. مراجعة القوانين القائمة وصياغة قوانين جديدة بناء على النتائج، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات المستبعدات عادة وبشكل منهجي من الحماية مثل النساء المطلقات وعامات المنازل وغيرهن في الاقتصاد غير الرسمي والمرافق التي تديرها النساء .
- إرساء مبادئ عدم قابلية القوانين والحقوق وحرمتها. تنظيم آليات حكومية ومؤسسية أخرى ذات مصداقية وقوية لضمان التنفيذ الفعال للقوانين المذكورة وإنفاذها، إلى جانب القواعد والبروتوكولات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق وكرامة النساء والفتيات. ويشمل ذلك تحديد خطوط المسؤولية والمساءلة.

تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- مراجعة الثغرات القانونية في القانون المتعلق بالزواج المبكر.
- الموافقة العاجلة على مشروع قانون حماية الأسرة التدريجي والمنصف وإنشاء نظام شامل لحماية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وقتل الإناث، بما في ذلك توسيع تعريف قتل الإناث ليشمل حالات انتحار النساء.
- تنفيذ التوصية العامة رقم 40 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن التمثيل «المتساوي والشامل» للمرأة في أنظمة صنع القرار بما في ذلك القطاع العام والخاص، والفضاء السياسي، والاقتصادي والرقمي.

- إدراج تجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل في التشريعات الوطنية، بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل لعام 2019 (رقم 190)
- إنفاذ القوانين. على دولة فلسطين أن تضع آليات واضحة لإنفاذ القوانين التي تنص على حصة 5 ٪ لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص، وتضمن أجرا لائقا، وتوفر التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الضروري أيضا تعزيز المساواة بين الجنسين في صنع القرار.
- يجب إجراء مراجعة شاملة ومتكاملة للخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للدولة لتقييم تأثيرها على النساء والفتيات، بمن في ذلك ذوات الإعاقة، والعمالات في القطاع غير الرسمي، وغيرهم من الفئات المهمشة. وينبغي أن يشمل ذلك تقييم سياسات وبروتوكولات الاستجابة للطوارئ المتعلقة بجميع القطاعات المجتمعية والفئات الديموغرافية، وتحديد النساء والفتيات، لا سيما في سياق تجنب أخطاء الماضي والاستعداد للتحديات المستقبلية بعد انتهاء الحرب.
- وينبغي توفير بيانات محدثة من خلال دراسة استقصائية شاملة لقياس مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد والبطالة والعنف والعوامل الأخرى ذات الصلة. يجب تصنيف هذه البيانات حسب الجنس والعمر، والإعاقة ومكان الإقامة والمزيد. ستكون هذه المعلومات بمثابة مورد أساسي للباحثين وأصحاب المصلحة لإنشاء أوراق بحثية وسياسات تأخذ في الاعتبار التقاطعية في جميع مجالات الاهتمام.
- أخيرا، يجب بذل جهد لتوطين القرار 1325 ومبادئ المرأة والأمن والسام بطريقة تتفق مع السياق الاستعماري لفلسطين، مع التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء.

على مستوى المجتمع المدني

- الالتزام بدعم التحقيقات في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة وانتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية والقدس. والتركيز على جمع وتوثيق ونشر الشهادات من النساء والفتيات، بمن في ذلك ذوات الإعاقة وريبات الأسر والعمالات في الزراعة والقطاع غير الرسمي. لتسليط الضوء على تجارب النساء والفتيات في المنطقة (ج)، وكذلك في المخيمات والقرى في جميع أنحاء الضفة الغربية، اللواتي واجهن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.
- الانخراط بأنشطة التحالفات الاقليمية والدولية للدعوة إلى مساءلة إسرائيل ومعاقتها على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب

- توحيد الخطاب بين منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان وكذلك الائتلافات الوطنية. ومن الضروري الاتفاق على الأولويات والمطالب المشتركة مع العمل بشكل تعاوني بروح من التكامل والشراكة الفعالة.
- مواصلة الضغط على الحكومة الفلسطينية لتعديل النظم القانونية. وهذه خطوة حاسمة نحو معالجة الفوارق بين الجنسين والوفاء بالالتزامات الدولية، ما يمنح الأمل في مستقبل أكثر إنصافاً.
- أهمية إبراز إجراءات الدراسات المتخصصة وإنتاج أوراق العمل التي ستعزز فهمنا لتأثير الحرب على النساء والفتيات، وتمكننا من تطوير برامج وآليات فعالة
- التأكيد على الدور الحيوي للشراكات والشفافية مع المجموعات المجتمعية، بما في ذلك المنظمات الشعبية النسائية والشبابية، ومشاركتهم ليست مفيدة فحسب، بل ضرورية لتحديد الأولويات والاحتياجات.
- أيضاً يجب التفكير بـ "رؤية نسوية للأمن الحقيقي وثقافة الحياة" مع «بيئة مستدامة لجميع الناس والكوكب. ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للناس. يحق للناس تقرير مصيرهم ويجب معاملتهم بكرامة، ويجب تنظيم المجتمعات لمنع الأذى الذي يمكن تجنبه.

